

ترقيع وتمويه!!!

البياس بحاني

مسؤول الإعلام في المنسقية العامة للمؤسسات اللبنانية الكندية

كان لافتاً في الفترة الأخيرة التركيز الإعلامي الأميركي النوعي والكمي البارز لرسميين وسياسيين وعسكريين حاليين وسابقين على ما قيل أنه مخطط أميركي سيرى النور قريباً يهدف لتغيير الأنظمة الحاكمة في كافة الدول العربية والشرق أوسطية واستبدالها بأخرى تحترم الديمقراطية وشرعة حقوق الإنسان بعيدة عن الأصولية والأصوليين. تحدث هؤلاء عن شرق أوسط ديموقراطي جديد قيد الإنشاء سيبرز إلى الوجود بعد احتلال أميركا وحلفائها العراق.

كما كان لافتاً اعتبار البعض أن تنفيذ المخطط هذا قد بدأ فعلاً بأسلمة الحكم التركي سلمياً وبالسماح للأحزاب الإسلامية المعارضة استلام الحكم بالوسائل الديمقراطية وقبولها العمل من خلال النظام العلماني القائم منذ أيام الإصلاح أتاتورك. كما كان بارزاً التشجيع الغربي للمعارضين السعوديين الذين افتتحوا لهم في أواخر السنة الماضية محطة إذاعية في بلجيكا تلاه إعلان السعودية عن اجتماعات مطولة وعلنية بين أمراء المملكة ومعارضين لهم بحثت خلالها أمور تطوير النظام السعودي وانفتاحه وإصلاحه. وفي نفس السياق كان لوحظ منذ فترة قريبة بروز تحركات خجولة مشابهة في كل من مصر وسوريا ومنطقة الحكم الذاتي الفلسطيني وإن باختلاف كبير في الشكل والمضمون والتوقيت. فالرئيس مبارك بدأ بإعداد ابنه جمال ليحل مكانه يوم تأتي ساعة التغيير، ويأسر عرفات رضخ للضغوطات الأميركية والإسرائيلية ووافق مرغماً على استحداث منصب لرئيس وزراء يجعل منه حاكماً رمزياً. أما على الصعيد السوري - اللبناني فإن الأمور قد اتخذت منحى أكثر وضوحاً بهدف مماشاة المخطط الأميركي والسير في ركابه مهما كان الثمن حفاظاً على النظامين، وإن كانت معظم الخطوات أبقيت دون ضجة إعلامية باستثناء خبر إعادة انتشار الجيش السوري في الشمال الذي ضخم وعُظم.

ترى هل بدأ الحكم السوري عملية تأهيل رهينته، لبنان، لزمان الحدث العراقي ومضاعفات الحرب الآتية؟ وهل سيشمل التغيير الأميركي المحكي عنه نظامي بيروت ودمشق الأكثر انتهاكاً لحقوق الإنسان والأقل ديموقراطية في العالم؟ أم أنهما متفقان مع الراعي الأميركي على ترقيع نظاميهما ليصبحا مقبولين طبقاً لمعايير العم سام؟ في هذا السياق يمكن فهم تأجيل غبطة البطيريك صفير زيارته للولايات المتحدة التي كانت مقررة في السابع من شهر آذار المقبل بعد أن أدت الضغوطات والرسائل السورية المضطربة إلى تفرغها من شقها السياسي بالترغيب والتحويل الذي بلغ ذروته باحتجاز سلطات مطار بيروت كاهناً مارونياً مقيماً في الولايات المتحدة لمدة ثلاثة ساعات تعرض خلالها لعملية استجواب مركزة تناولت

تحركات المعارضين في الولايات المتحدة وبرنامج زيارة البطريرك الأميركية وعلاقة غبطته بالمعارضين.

ثمة احتمال أن هناك نصيحة ما نقلت من بعض العاملين في الخارجية الأميركية لدمشق وبيروت وقد بدأت تفعل فعلها، وكأن في الأمر "مشروع متغيرات" تريد سوريا أن تلعب من خلاله على التناقضات بهدف ترقيع نظامها ونظام واجهاتها اللبناني المهترئين وتجميل صورتها بالبشعة. في هذا السياق تساللت مؤخراً إلى الواجهة اللبنانية الداخلية وبشكل مفاجئ أربعة أحداث متلاحقة هي الترتيبات العسكرية الاحترازية التي نفذت على الحدود مع إسرائيل، الإعلان المسرحي عن عملية إعادة انتشار الجيش السوري في الشمال، خروج ملف المجنسين من الأدرج، وبروز ملف مصرف المدينة الذي حرك معه ملف تبييض الأموال. علماً أن إجراء نشر الجيش اللبناني في الجنوب ما زال تمويهاً ودون فاعلية ميدانية، في حين بقي حزب الله في مواقعه مسيطراً بالكامل عسكرياً ومدنياً وقضائياً على كافة المناطق المتواجد فيها مع سلطة ذاتية لجهة تحديد زمان ومكان وأسلحة وظروف عملياته ضد إسرائيل طبقاً لوزير إعلام وكلام حكام بيروت، غازي العريضي. كما أن صدور مطالعة مفوض الحكومة لدى مجلس الشورى في شأن ملف التجنيس المقدم قبل سنين من قبل الرابطة المارونية قد يؤدي إلى إبطال محتمل لألوف وربما عشرات ألوف حالات التجنيس المزورة، مما قد يعطي بعض السياسيين الطرواديين من المتخفين وراء جيب المعارضة حججاً ميدانية للوقوف علناً مع الحكم والمشاركة في الوزارة الجديدة، وهؤلاء ليسوا بخافين على أحد. يبقى أن وصول ملف قضية مصرف المدينة إلى القضاء ومن ثم لملمته قد حرك للمرة الأولى منذ ١٩٩٠ ملف تبييض الأموال في لبنان، وهذا سيف سيسلط على رقاب الكثير من الموالين لسورية لتطويعهم بمن فيهم حزب الله، وأيضاً لكسب ود مافية المال عن طريق تأهيل لبنان مجدداً لاستقطاب أموال عربية وغير عربية.

غير أنه قد غاب عن مخيلة حكام سوريا وواجهاتهم اللبنانية أن المعطيات الحالية هي غير ما كانت عليه عام ١٩٩٠ يوم سلّم لبنان لسوريا مقابل انضمامها للتحالف الغربي، كما غاب عنهم أن المتعاونين معهم من بعض موظفي الخارجية الأميركية قد فقدوا نفوذهم ولن يكون لهم أي دور مستقبلي مؤثر في رسم خريطة التغير الشرق أوسطية المرتقبة. إن الترقيع والتجميل في أنظمة مهترئة لن ينفع، وها قد دنت الساعة التي سينقلب فيها السحر على السحرة لأن محدلة التغيير الآتي ستجرف كل الأنظمة المعادية لشعوبها وهي بالتأكيد لن توفر نظام الشام ولا نظام بيروت. من هنا أصبح لزاماً على رموز النظامين ووكلائهم في الوطن الأم، كما في بلاد الانتشار "ضبضبت كفاشيلهم" والاستعداد للرحيل!!!